



مجلس الغرف السعودية
Council of Saudi Chambers

تقرير حول:

الحصاد الاقتصادي لعام ٢٠١١م وتطلعات عام ٢٠١٢م بعيون القطاع الخاص السعودي

الإدارة العامة للبحوث والدراسات الاقتصادية

١ يناير ٢٠١٢م

المحتويات

مقدمة:

الجزء الأول: البعد الوطني

- أ – الأوامر السامية التي صدرت عام ٢٠١١م وتأثيرها على الأداء الاقتصادي.
- ب – صدور قرار مجلس الوزراء الخاص بدعم القطاع الزراعي وترشيد المياه.
- ج – تجاوب لجنة الاقتصاد والطاقة بمجلس الشورى مع ما طرحه القطاع الخاص بشأن الاستثمار الأجنبي المباشر.
- د – صدور قرار مجلس الوزراء الخاص بدعم المناطق والمدن الأقل نمواً.
- هـ – الاهتمام بارتفاع الأسعار ومطالبة القطاع الخاص للقيام بدوره في هذا المجال.
- و – تطبيق برنامج نطاقات للسعودة، ووقوع ٥٠% من منشآت القطاع الخاص في النطاقين الأحمر والأصفر.

الجزء الثاني: البعد الإقليمي

- أ – إجراءات وقرارات تعزيز مسيرة العمل الاقتصادي الخليجي المشترك.
- ب – الثورات العربية وتداعياتها الاقتصادية .

الجزء الثالث: البعد الدولي

- أ – تفاقم أزمة الديون السيادية في منطقة اليورو.
- ب – تنامي ظاهرة السياسات الحمائية في مجال التجارة الدولية.
- ج – إلغاء المفوضية الأوروبية قضيتي الإغراق والدعم المرفوعتين ضد صادرات البتروكيماويات السعودية.
- د – احتدام حرب العملات والصراع التجاري بين دول العالم.
- هـ – انضمام روسيا لمنظمة التجارة العالمية.

الحصاد الاقتصادي لعام ٢٠١١م وتطلعات عام ٢٠١٢م بعيون القطاع الخاص الوطني

مقدمة:

بعد غروب شمس عام ٢٠١١م يمكن القول وبكل ثقة أنه لم يكن عاماً مواتياً للاقتصاد العالمي، ولكنه كان عاماً مشحوناً بالمستجدات والمتغيرات الاقتصادية التي تطيل فترة بقاء الاقتصاد الأمريكي والعالمي في قبضة الأزمة الاقتصادية، فقد تشكل في رحم هذا العام أزمة اقتصادية عالمية بلامح جديدة، حيث تفاقمت حالة الركود الاقتصادي التي لا توجد بوادر مؤكدة على انقشاع غيومها، واشتدت معضلة الديون السيادية لدى الاقتصادات الكبرى في أوروبا لتهدد بانفراط عقد كتل اقتصادي كان نبراساً لكثير من التكتلات الصاعدة في العالم، وتزايدت احتمالات وأد العملة الأوروبية الموحدة (اليورو)، لأن وأد هذه العملة بات أقل تكلفة من معالجة مشاكلها من وجهة نظر بعض أعضائها.

وفي الصورة أيضاً أزمة غذاء يعاني منها الجميع، حيث ارتفاع أسعار الغذاء، وزيادة عدد الفقراء والجوعى في العالم، ونفاؤل عالمي محدود بإمكانية زوال هذه المشكلة في الأجل القريب، وهي مشكلة أضيفت إلى جعبة المشاكل الاقتصادية التي تعاني منها معظم دول العالم، والتي قوامها اختلال الموازين التجارية، وارتفاع معدلات البطالة والتضخم. وهذه المشاكل الاقتصادية جعلت الجميع منشغل بحل مشاكله ولو على حساب الآخرين في بعض الأحوال، وهو ما جعل عام ٢٠١١م يشهد حالة من الصراع التجاري المكتوم بين الكبار خاصة الصين والولايات المتحدة الأمريكية، صراع استخدمت فيه كثير من الأدوات مثل حرب العملات، والحماية التجارية، والتشدد في تطبيق قواعد مكافحة الإغراق ضد صادرات الآخرين. وهذه الممارسات في حد ذاتها زادت من انغماس أقدام الاقتصاد العالمي في مستنقع الأزمة، وألقت بمزيد من الغموض والشكوك بشأن مستقبل الاقتصاد العالمي في عام ٢٠١٢م.

وفي المنطقة العربية تفاجأ الجميع في عام ٢٠١١م بعواصف وزلازل سياسية عاتية فجرتها مشاكل اقتصادية تراكمت على مدار عدة عقود، وباتت بعض دول المنطقة مقدمة على قفزة إلى المجهول الاقتصادي، في ظروف تفرض على متخذ القرار أن يركز على القرارات الاقتصادية الشعبوية حتى وإن كانت ضد التوجهات الاقتصادية العامة، وحتى لو كانت من الأساس غير رشيدة اقتصادياً، المهم أن تلقى ترحيباً شعبياً، وهو ما يعني أيضاً ضبابية الصورة بالنسبة لمستقبل اقتصادات هذه الدول.

ووسط هذه الصورة القاتمة يلمع نجم الاقتصاد السعودي، الذي كان على موعد مع حزمة من القرارات الاقتصادية النوعية في عام ٢٠١١م، قرارات ركزت على توفير فرص العمل للشباب، وتحسين جودة الحياة للمواطنين، وزيادة مساهمة المرأة في مسيرة التنمية، وإعلاء شأن المواطن السعودي، وتحقيق التنمية المتوازنة، ومحاربة الفساد وتطبيق مبادئ الشفافية والمساءلة. هذه القرارات التاريخية التي أصدرها خادم الحرمين الشريفين - حفظه الله - عززت التلاحم والثقة بين القيادة الرشيدة وأبناء الوطن، ورسخت قواعد الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، وأكدت على مواصلة النمو وتحسين مستويات الرفاهية للمواطنين، ومن ثم باتت الصورة المستقبلية للاقتصاد السعودي واضحة، حيث توقع تحقيق المزيد من التقدم والنمو، وارتفاع الثقة في غدٍ أفضل للأجيال القادمة.

وفي منطقة مجلس التعاون الخليجي، وبرغم كل ما يثار من شكوك حول فرص نجاح التكامل الاقتصادي بين دول المجلس خاصة في ظل المشاكل والتحديات التي يواجهها الاتحاد الأوروبي، رغم ذلك ما زالت مسيرة التكامل بين دول المجلس تمضي بزخم كبير نحو تحقيق أهدافه المخططة سلفاً، وفي قمتها إطلاق عملة خليجية موحدة، وقد توج ذلك بالمبادرة التاريخية التي أطلقها خادم الحرمين الشريفين في قمة دول المجلس التي عقدت بالرياض في الأيام الأخيرة من عام ٢٠١١م، وطالب فيها بانتقال دول المجلس إلى مرحلة الاتحاد الخليجي، وهي الدعوة التي نالت استحسان الجميع، وتم الاتفاق على دراستها واتخاذ الإجراءات اللازمة لتفعيلها.

والأمر المؤكد أن هذه التطورات والمستجدات قد أثرت في مجمل الحصاد الاقتصادي لعام ٢٠١١م، ورسمت الملامح الاقتصادية لعام ٢٠١٢م محلياً وإقليمياً دولياً، كما أنها كانت مؤثرة في نشاط القطاع الخاص الوطني بشكل مباشر أو غير مباشر، وهو ما جعل القطاع الخاص ممثلاً في مجلس الغرف والغرف السعودية يتفاعل مع هذه التطورات والمستجدات طوال هذا العام، وذلك ليستثمر الفرص التي توفرها له هذه التطورات، ويضع ويطبق الآليات التي تمكنه من مواجهة ما تفرضها عليه من تحديات، وكذلك ليستشرف ملامح الصورة الاقتصادية خلال عام ٢٠١٢م، حتى يضع أقدامه في المكان الصحيح الذي يمكنه من مواصلة دوره كشريك أساسي في مسيرة التنمية في المملكة.

ويستعرض هذا التقرير قراءة القطاع الخاص ممثلاً في مجلس الغرف السعودية لأهم المتغيرات والمستجدات التي مثلت الحصاد الاقتصادي لعام ٢٠١١م، والتطلعات الاقتصادية للقطاع الخاص في عام ٢٠١٢م، والآليات التي تم اتخاذها أو يوصى باتخاذها للتفاعل مع هذه المتغيرات والمستجدات.

الجزء الأول: البعد الوطني

كان عام ٢٠١١ عاماً جيداً للاقتصاد السعودي رغم البيئة الدولية والإقليمية غير المواتية التي أحاطت به، فعلى صعيد الأداء الاقتصادي بلغت نسبة الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي حوالي ٢٨% مقارنة بعام ٢٠١٠م، ليصل الناتج المحلي الإجمالي لحوالي ٢١٦٣ مليار ريال، ليحقق معدل نمو ٦,٨% بالأسعار الثابتة، وذلك مقابل معدل نمو محدود في عام ٢٠١٠م لم يتجاوز ٠,١٥%. وقد حقق القطاع النفطي معدل نمو بلغ ٤,٣%، كما نجحت المملكة في تحقيق معدل نمو في القطاع غير النفطي بلغ حوالي ٨,٧% بالأسعار الثابتة، وجاء هذا النمو مصحوباً بمعدل تضخم مقبول بلغ حوالي ٤,٧%، وذلك رغم موجة ارتفاع الأسعار العالمية للسلع وخاصة أسعار السلع الغذائية.

وعلى صعيد العلاقات التجارية الخارجية حققت المملكة فائضاً معتبراً في الميزان التجاري بلغ حوالي ٩١٥ مليار ريال بنسبة زيادة حوالي ٥٩% مقارنة بعام ٢٠١٠م، وجاء هذا الفائض بعد أن نجحت المملكة في زيادة الصادرات السلعية بنسبة ٣٧%، ليصل إجمالي الصادرات في عام ٢٠١١م حوالي ١٢٨٧ مليار ريال، منها حوالي ١٥٣ مليار ريال صادرات غير بترولية بنسبة زيادة بلغت ١٤% عام ٢٠١١م.

أيضاً حققت الميزانية العامة للمملكة في نهاية عام ٢٠١١م فائضاً بلغ حوالي ٣٠٦ مليار ريال، وذلك بعد أن كانت مبنية على عجز مقدر بحوالي ٤٠ مليار ريال، وذلك بعد أن وصلت الإيرادات العامة الفعلية لحوالي ١١١٠ مليار ريال، وارتفعت المصروفات من ٥٨٠ مليار ريال لحوالي ٨٠٤ مليار ريال في نهاية عام ٢٠١١م. وهذا الفائض جعل المملكة تبني موازنة عام ٢٠١٢م على زيادة في المصروفات والإيرادات، حيث قدرت الإيرادات المتوقعة لعام ٢٠١٢م بحوالي ٧٠٢ مليار ريال، والمصروفات ٦٩٠ مليار ريال، أي أن الموازنة العامة لعام ٢٠١٢م مبنية على أساس توقع فائض يصل لحوالي ١٢ مليار ريال.

وعلى صعيد أداء القطاع الخاص خلال عام ٢٠١١م بلغت نسبة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي حوالي ٤٨,٨%، وحقق معدل نمو بلغ ٨,٣% مقابل ٦,٧% في القطاع الحكومي، كما بلغ معدل النمو في الصناعات التحويلية غير البترولية بالأسعار الثابتة حوالي ١٥% عام ٢٠١١م. وهذه المؤشرات تؤكد استمرار القطاع الخاص في القيام بدوره كشريك أساسي في عملية التنمية التي تشهدها جميع القطاعات الاقتصادية، وقيامه بالدور الرئيسي في عملية تنويع القاعدة الاقتصادية ومصادر الدخل القومي في المملكة.

وقد تأثر أداء الاقتصاد الوطني وأداء القطاع الخاص في المملكة بعدة متغيرات وتطورات شهدتها عام ٢٠١١م على المستويات المحلية والإقليمية والدولية، وفيما يلي رصد وتحليل لأهم المستجدات والتطورات التي شهدتها الاقتصاد السعودي على المستوى المحلي بعيون القطاع الخاص.

أ. الأوامر السامية التي صدرت عام ٢٠١١م وتأثيرها على الأداء الاقتصادي:

شهد عام ٢٠١١م صدور حزمة غير مسبوقة من القرارات السامية لدعم الاقتصاد الوطني، حيث تم الإعلان عن مجموعة من القرارات التي أصدرها خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز حفظه الله مع عودته من رحلة العلاج، كما أصدر حزمة أخرى من القرارات في ١٨ مارس ٢٠١١م، وتمثلت هذه القرارات في الآتي:

- دعم رأسمال صندوق التنمية العقارية بمبلغ ٤٠ مليار ريال، مع إعفاء جميع المقترضين المتوفين، وإعفاء جميع المقترضين بواقع قسطين.
- زيادة الاعتمادات المخصصة لذوي الاحتياجات الخاصة والخدمات المقدمة لهم.
- دعم هيئة الإسكان بمبلغ ١٥ مليار ريال لتوفير السكن لأبناء الوطن.
- تثبيت بدل غلاء المعيشة ١٥% لموظفي الدولة لتصبح ضمن الراتب الأساسي.
- إعفاء المساجين من مديونياتهم .
- رفع الحد الأدنى للأسر التي يشملها نظام الضمان الاجتماعي إلى ١٥ فرد.
- رفع رأسمال البنك السعودي للتسليف إلى ٣٠ مليار ريال.
- إحداث ١٢٠٠ وظيفة في البرامج الرقابية.
- دعم الأندية الرياضية والأدبية.
- رفع قيمة الحد الأعلى لقرض صندوق التنمية العقارية من ٣٠٠ إلى ٥٠٠ ألف ريال.
- اعتماد بناء ٥٠٠ ألف وحدة سكنية بجميع مناطق المملكة، وتخصيص ٢٥٠ مليار ريال لذلك.
- صرف راتب شهرين لجميع موظفي الدولة من مدنيين وعسكريين، وتشمل المتقاعدين والمسجلين في نظام الضمان الاجتماعي، وصرف مكافأة شهرين لجميع طلاب وطالبات التعليم العالي.
- اعتماد صرف مبلغ ألفي ريال إعانة شهرية للباحثين عن عمل بعد إعطاء فرصة لوزارة العمل لحصر الأعداد والتأكد من صحة البيانات.

- اعتماد الحد الأدنى لرواتب كافة العاملين في الدولة من السعوديين بثلاثة آلاف ريال إضافة إلى بدل غلاء المعيشة.
- إنشاء الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد.
- اعتماد مبلغ ١٦ مليار ريال لوزارة الصحة لتنفيذ وتوسيع عدد من مشاريعها، ورفع الحد الأعلى في برنامج تمويل المستشفيات الخاصة في وزارة المالية من ٥٠ مليون إلى ٢٠٠ مليون ريال على أن يكون التنفيذ فوراً.
- إحداث ٦٠ ألف وظيفة عسكرية في وزارة الداخلية.
- دراسة إنشاء مجمع فقهي يسمى المجلس الفقهي السعودي على ألا تتجاوز مدة الدراسة خمسة أشهر.
- تخصيص ٥٠٠ مليون ريال لترميم المساجد والجوامع، وتخصيص ٢٠٠ مليون ريال لدعم جمعيات تحفيظ القرآن، ومبلغ ٣٠٠ مليون ريال لدعم مكاتب الدعوة والإرشاد، ومبلغ ٢٠٠ مليون ريال لدعم هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.
- إحداث ٥٠٠ وظيفة في وزارة التجارة والصناعة لمراقبة أسعار السلع في الأسواق، وحث الوزارة على العمل بسرعة وحزم للتصدي لجميع المتلاعبين بالأسعار في أسواق المملكة، والرفع للمقام السامي بتقرير شهري عن ذلك.
- مطالبة وزير التجارة والصناعة ووزير العمل بشكل عاجل للاجتماع برجال الأعمال للتأكيد عليهم أن الدولة عازمة على سعودة الوظائف، ومطالبة القطاع الخاص أن يقوم بواجبه الوطني على أكمل وجه في هذا المجال، والرفع للمقام السامي من قبل الوزارة عن من يتجاوب ومن لا يتجاوب من القطاع الخاص في هذا الشأن.

وقد ثمن القطاع الخاص الوطني ممثلاً في مجلس الغرف والغرف السعودية هذه القرارات الحكيمة، ورأى أن هذه القرارات سيكون لها تأثيرات إيجابية على المواطن وعلى مجتمع الأعمال أهمها ما يلي:

- إعادة التوزيع والقضاء على الفقر، ودعم الشرائح الدنيا في المجتمع.
- رفع مستوى معيشة المواطن السعودي من خلال مجموعة من المحاور أهمها زيادة الدخل الفردي، وتوفير السكن، وتحسين فرص التعليم في الداخل والخارج، أيضاً ستؤدي إلى رفع كفاءة المؤسسات الخيرية.
- زيادة القوة الشرائية لدى المواطنين، ومن ثم زيادة الطلب على السلع والخدمات، مما يعني مزيداً من فرص الإنتاج والبيع والأرباح للقطاع الخاص.

- تحقيق مزيد من النشاط والانتعاش الاقتصادي، وإتاحة المزيد من الفرص والعقود أمام القطاع الخاص في جميع القطاعات الاقتصادية، ومن ثم زيادة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي وتوفير فرص العمل.
 - تقليص معدل البطالة بين الشباب واستيعاب جزء من العاطلين في وظائف دائمة مما يؤدي لمزيد من الاستقرار الاجتماعي.
 - دعم الاستثمارات الخاصة في مجال الخدمات الصحية، وهو ما سيؤدي إلى مزيد من التوسع لهذه الاستثمارات ورفع عوائد نشاطها في هذا القطاع.
 - تحسين البيئة التي يعمل فيها القطاع الخاص عبر الحد من الفساد والرشوة، وهو ما سينعكس على تقليل التكاليف التي يتحملها القطاع الخاص لإنجاز معاملته والحصول على تعاقدات خاصة وعمامة، وكذلك تحقيق العدالة وتكافؤ الفرص بين المنشآت الخاصة في مجال العقود والمناقصات، ومن ثم سيغلب على بيئة الأعمال المنافسة العادلة.
- وفي إطار تفاعل القطاع الخاص مع هذه القرارات الاقتصادية عمل مجلس الغرف والغرف السعودية طوال عام ٢٠١١م على مجموعة من المحاور لمساندة الدولة في تحقيق الأهداف التي سعت إلى تحقيقها هذه القرارات، ولزيادة استفادة القطاع الخاص من الفرص التي توفرها في المجالات الاقتصادية المختلفة، ومن أهم هذه المحاور ما يلي:
- توعية مجتمع الأعمال الوطني بالفرص التي ستوفرها هذه القرارات في القطاعات الاقتصادية المختلفة، مثل القطاعات العقارية والصناعية والتجارية والخدمية، ودعوة منشآت القطاع الخاص لتطوير طاقاتها الإنتاجية للاستفادة من هذه الفرص.
 - حث منشآت القطاع الخاص للالتزام بمضمون الأوامر الملكية التي يعتبر القطاع الخاص طرفاً فيها، مثل تطبيق الحد الأدنى للأجور بالنسبة للسعوديين، وصرف حافز شهرين للعاملين في هذه المنشآت توافقاً مع الأوامر الملكية في هذا الشأن.
 - حث منشآت القطاع الخاص وخاصة الكبيرة منها على الالتزام بنسب السعوية المقررة في مجال نشاطها، والرفع لمجلس الغرف والغرف السعودية بتنفيذ التزاماتها في هذا الشأن، وذلك حتى تكون ضمن قائمة الملتزمين بالأمر السامي في هذا المجال، وتجنباً لأي عقوبات قد تفرض عليها في حالة الرفع عنها من قبل الوزارات المعنية للمقام السامي عن عدم التزامها في هذا الشأن.
 - قيام المجلس والغرف السعودية بالإعلان عن برنامجها التوعوي لمكافحة الفساد الاقتصادي والرشوة في منشآت القطاع الخاص، والبدء في تنفيذه، وفتح قنوات تواصل وتعاون مع الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد في هذا المجال.

ب - صدور قرار مجلس الوزراء الخاص بدعم القطاع الزراعي وترشيد المياه:

أصدر مجلس الوزراء في الثاني من ربيع الثاني ١٤٣٢ هـ قراراً برفع إعانة وسائل الري الحديثة التي تستخدمها البيوت المحمية إلى ٧٠% بدلاً من ٢٥%، وجاء هذا القرار بعد إطلاع المجلس على ما رفعه معالي وزير المالية من أجل تشجيع المشاريع الزراعية التي تستخدم البيوت المحمية، ولتشجيع ترشيد المياه، ومن أجل زيادة إنتاج السلع الزراعية التي تنتجها هذه البيوت المحمية والتي تصل إلى ٧٤٠ ألف طن سنوياً، وترشد استهلاك المياه بنسبة ٩٠%.

وقد استقبل القطاع الخاص الزراعي هذا القرار بسعادة كبيرة، حيث أنه سيدعم إنتاج السلع الغذائية، ومن ثم يخفض أسعارها، وخاصة أسعار الخضروات التي لوحظ ارتفاعها بشكل واضح خلال عام ٢٠١١م بسبب ارتفاع مستلزمات الإنتاج وبسبب الأحوال الجوية. ورغم ذلك مازال مجلس الغرف السعودية والقطاع الزراعي في المملكة يتطلع لصدور قرار لإزالة الرسوم الجمركية على مستلزمات الإنتاج الزراعي المستوردة من الخارج، مثل الأسمدة والبيوت المحمية لأغراض الزراعة والبالغة ٥%، وذلك لمدة ٣ سنوات بشكل استثنائي لمواجهة ارتفاع أسعار السلع الغذائية، على أن يعاد النظر في هذا القرار بعد ٣ سنوات من صدوره. الجدير بالذكر أن مجلس الوزراء قد خفض الرسوم الجمركية على هذه المستلزمات الزراعية من ١٢% إلى ٥% في نهاية شهر ربيع الأول ١٤٣٢ هـ، وذلك في إطار الموافقة على مواصلة تحمل الحكومة تكاليف الفرق بين التعريفات الجمركية الخليجية (٥%) ورسوم الحماية المطبقة على إرساليات ١٨٠ سلعة من المواد الغذائية والمواد الضرورية الأخرى .

ج - تجاوب لجنة الاقتصاد والطاقة بمجلس الشورى مع ما طرحه القطاع الخاص

بشأن الاستثمار الأجنبي المباشر.

شهدت الأوساط الاقتصادية ومجتمع الأعمال خلال عام ٢٠١١م جدالاً واسعاً حول الاستثمار الأجنبي المباشر، ومدى العدالة بين المزايا التي يحصل عليها هذا الاستثمار والمزايا التي يحصل عليها الاستثمار المحلي. وقد ركزت النقاشات التي أدارها مجتمع الأعمال مع هيئة الاستثمار في هذا المجال على عدة جوانب أهمها ما يلي:

- الحاجة الفعلية والجدوى الحقيقية للاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة.
- حجم ونوعية مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق الأهداف التنموية الإستراتيجية للمملكة مقارنة بما تقدمه له من مزايا وحوافز.

- مدى تحقيق عدالة المنافسة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمارات المحلية.
- الشكوى من مزاحمة الاستثمار الأجنبي المباشر للقطاع الخاص الوطني.
- الأضرار الناجمة عن استخدام المستثمر الأجنبي التسهيلات والحوافز الممنوحة له كإجابة لاستقدام عمالة غير ماهرة، ولارتكاب مخالفات أخرى تلحق الضرر بالاقتصاد الوطني.
- الآليات الفعالة لزيادة استفادة الاقتصاد الوطني من الاستثمار الأجنبي المباشر.

وقد اقترح مجلس الغرف السعودية بضرورة إجراء تقييم حقيقي على المستوى الرسمي لما قدمه الاستثمار الأجنبي المباشر للاقتصاد الوطني، وعدم الركون كثيراً للأرقام التي تسوقها الهيئة العامة للاستثمار في هذا المجال، وذلك للإجابة على سؤال مهم وهو هل يتناسب ما يقدمه الاستثمار الأجنبي للاقتصاد الوطني مع ما يقدم له من حوافز، أم أن هذا النوع من الاستثمار يأتي للمملكة من أجل الاستفادة من الموارد الطبيعية الرخيصة لدى المملكة، والاستفادة من المزايا والحوافز الأخرى التي تتفوق فيها المملكة على معظم بلدان العالم.

وقد جاء هذا الاقتراح في ظل حقيقة أن الاستثمار الأجنبي المباشر ركز خلال السنوات الأخيرة على القطاعات الخاصة باستغلال الثروات الطبيعية مثل النفط والتعدين وما يرتبط بها من صناعات، وهو ما يعني أن مساهمة هذا الاستثمار في خلق قيمة مضافة في الاقتصاد الوطني مساهمة قد تكون ضعيفة. هذا بالإضافة إلى أن المشروعات التي يقوم بها الاستثمار الأجنبي المباشر تركزت في المنطقة الشرقية والمنطقة الغربية، وكان نصيب المناطق الأخرى من هذا الاستثمار ضعيف رغم حاجتها الشديدة له، وهو ما يعني أن مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التنمية الإقليمية المتوازنة مساهمة ضعيفة، وذلك رغم المزايا التي قدمتها المملكة للاستثمار الأجنبي في بعض المناطق، وكان أهمها المزايا التي منحت للاستثمار الأجنبي والمشارك بموجب قرار مجلس الوزراء في مناطق (حائل، الحدود الشمالية، جازان، نجران، الباحة، الجوف)، والتي تضمنت عدداً من التسهيلات والإعفاءات الضريبية .

ولم يتوقف القطاع الخاص في هذا المجال عند توجيه الانتقادات للهيئة العامة للاستثمار، ولكنه طرح حزمة من الحلول لزيادة استفادة الاقتصاد الوطني من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للمملكة، وتحقيق عدالة المنافسة بينه وبين الاستثمار الوطني، والتي تمثلت فيما يلي:

- تطبيق مبدأ ديناميكية الحوافز المقدمة للاستثمارات الأجنبية، وذلك من خلال ربط الحوافز التي تقدم لهذه الاستثمارات بما تحققه من مساهمة في تحقيق الأهداف الإستراتيجية للتنمية، ووفق مجموعة من المعايير مثل تشغيل العمالة الوطنية، والمساهمة في الصادرات غير الصناعية، واستجلاب وتوطين التكنولوجيا، وتحقيق قيمة مضافة للاقتصاد، والمساهمة في تنمية المناطق الأقل نمواً بالمملكة.
- إصدار قرار بمنح حوافز للاستثمارات الوطنية في مناطق (حائل، الحدود الشمالية، جازان، نجران، الباحة، الجوف)، وذلك أسوة بالحوافز التي منحها قرار مجلس الوزراء للاستثمارات الأجنبية والمشاركة في هذه المناطق، ويقترح أن تكون الحوافز المقدمة للاستثمارات الوطنية في هذه المناطق في صورة دعم لتوظيف السعوديين، وذلك بدفع نسبة من مرتباتهم لمدة خمس سنوات، وتحمل الدولة ٢٥% من تكلفة الكهرباء. وذلك لتحقيق عدالة المنافسة بين الاستثمارات الوطنية والأجنبية والمشاركة، ولتشجيع الاستثمارات الوطنية على تشغيل الشباب السعودي في هذه المناطق والحد من هجرتهم إلى المدن الأخرى.
- التصدي لظاهرة خروج العمالة الأجنبية العاملة في بعض مشروعات القطاع الخاص والعودة مرة أخرى تحت مظلة الاستثمار الأجنبي المباشر، لتتنشئ مشروعات تنافس المشروعات الوطنية التي كانت تعمل بها من قبل.

وقد ركز مجلس الغرف والغرف السعودية طوال عام ٢٠١١م على توصيل مرئيات مجتمع الأعمال في هذا الشأن للجهات المعنية وفي مقدمتها الهيئة العامة للاستثمار، حيث شهد عام ٢٠١١م أكثر من لقاء مباشر بين رئيس الهيئة ورجال الأعمال تم فيها مناقشة الموضوع من كافة جوانبه.

وقد تداولت وسائل الإعلام في الأول من ربيع الثاني ١٤٣٢هـ أخبار تفيد بموافقة لجنة الاقتصاد والطاقة بمجلس الشورى على دراسة إدخال تعديل على نظام الاستثمار الأجنبي، وعرض تقرير بهذه التعديلات على مجلس الشورى، وأفادت الأخبار أن التعديلات المقترحة تضمنت ما يلي:

- اشتراط ألا يقل رأس المال الأجنبي المستثمر عن ١٠ ملايين ريال، وأن يتم تحويله عن طريق أحد المصارف المسجلة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي.
- إلزام المستثمر الأجنبي بإعطاء أولوية في المشتريات والتوظيف في مشروعه للصناعة والأيدي العاملة الوطنية .

- إلزام الهيئة العامة للاستثمار بعرض جميع مشاريع الاستثمار الأجنبي التي تزيد قيمة رأس المال الأجنبي فيها عن ١٠٠ مليون ريال على مجلس الشورى للموافقة عليها، على أن يصدر المجلس قراره خلال شهر من تلقي الطلب.
- منع الوافد الذي كان يعمل بالمملكة من أن يتقدم بمشروع استثماري ينافس به المنشأة السعودية التي كان يعمل بها إلا بعد خروجه من المملكة لمدة لا تقل عن خمس سنوات .
- أن تقوم الهيئة العامة للاستثمار بوضع برامج لتشجيع رؤوس الأموال السعودية في الخارج للعودة للوطن .
- أن تقوم الهيئة العامة للاستثمار بدراسة نتائج نظام الاستثمار الأجنبي وتحديثه كل عشرة أعوام في ضوء ما يحققه هذا الاستثمار من نتائج .

وقد تفاعل القطاع الخاص الوطني بهذه المقترحات، ورأى مجلس الغرف السعودية أن هذه المقترحات جيدة، وأنها تتجاوب مع مرئيات القطاع الخاص التي طرحها في مناسبات كثيرة طوال الفترة الماضية، وأكد المجلس على أنه سيقوم بمساندة هذه المقترحات عند المشاركة في تعديل نظام الاستثمار الأجنبي أو عند أخذ مرئيات القطاع الخاص بشأنها.

د - صدور قرار مجلس الوزراء الخاص بدعم المناطق والمدن الأقل نمواً:

لقد نادى مجلس الغرف السعودية في مناسبات كثيرة بضرورة تقديم حوافز أكثر للاستثمارات في المدن والمناطق الأقل نمواً في المملكة، وذلك لتحقيق التنمية المتوازنة، وتوفير فرص عمل لأبناء هذه المدن والمناطق، والحد من ظاهرة الهجرة منها نحو المدن الرئيسية، كما عمل المجلس على تشجيع رجال وسيدات وشباب الأعمال على الاستثمار في هذه المناطق، وذلك من خلال تعريفهم بالفرص الاستثمارية الواعدة في هذه المناطق في القطاعات المختلفة، وما يتمتع به الاستثمار الأجنبي والمشارك من حوافز في هذه المناطق، ومنها الحوافز الضريبية.

وقد شهد يوم الاثنين ١٤ شوال ١٤٣٢هـ موافقة مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة في مدينة جدة على تعديل الفقرتين ٦،٨ من المادة الرابعة من نظام صندوق التنمية الصناعية السعودي، وذلك ليكون قرض صندوق التنمية الصناعية بما لا يزيد على ٥٠% من التمويل المطلوب للمشروع أو تطويره، ومنح الصندوق حق رفع هذه النسبة إلى ٧٥% في المناطق أو المدن الأقل نمواً، إضافة لأن تكون مدة استيفاء القرض الذي يقدمه

الصندوق بما لا يزيد على ١٥ سنة، وللصندوق زيادة هذه المدة إلى ٢٠ سنة في المناطق أو المدن الأقل نمواً.

ولا شك أن هذا القرار يلبي مطلباً مهماً لقطاع الأعمال الوطني، ويعكس اهتمام الدولة والقيادة الرشيدة بتحقيق التنمية المتوازنة بين مختلف مناطق المملكة، وأنه سيكون له آثار إيجابية كبيرة من ناحية تشجيع المستثمرين على الاستثمار بالمناطق والمدن النائية، ومنحهم مرونة أكبر في السداد بما يجعلهم قادرين على تطوير مشروعات تنموية صناعية تسهم بشكل واضح في زيادة معدلات التنمية بتلك المناطق ووقف الهجرة من القرى والأرياف، وتحقيق التوازن المطلوب في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لجميع المناطق.

كما ركز المجلس والغرف بعد صدور القرار على قيام الغرف بتوعية منسوبيها للاستفادة من المزايا التي يوفرها هذا القرار في مجال تمويل المشروعات وتمويل التوسعات الاستثمارية في هذه المناطق، كما بدأت كل غرفة من الغرفة بحصر الفرص الاستثمارية في منطقتها والترويج لها لدى المستثمرين ورجال وشباب وسيدات الأعمال في المملكة بكافة السبل.

هـ - الاهتمام بارتفاع الأسعار ومطالبة القطاع الخاص للقيام بدوره في هذا المجال:

لقد شهدت الأوساط الاقتصادية والاجتماعية اهتماماً كبيراً بظاهرة ارتفاع الأسعار وخاصة ارتفاع أسعار السلع الغذائية، وقد زادت في عام ٢٠١١م الأحاديث في وسائل الإعلام وفي الشارع السعودي حول ارتفاع الأسعار، وركزت أغلب الآراء والمناقشات لهذه القضية الهامة والمتجددة على اتهام التجار بأنهم وراء ارتفاع الأسعار. كما أن الدولة ومن خلال تصريحات ولاة الأمر في مناسبات كثيرة حثت رجال الأعمال على أن يكون لهم دور في مواجهة هذه المشكلة، وبتغليب الوطنية على الربحية وأن لا يستغلوا حاجة المواطنين لبضاعة معينة.

ولأن مجلس الغرف والغرف السعودية يدرك حقيقة أنه شريك في هموم الوطن والمواطن، وانطلاقاً من حقيقة أن مجتمع الأعمال ضمن المتأثرين بارتفاع الأسعار عالمياً ومحلياً، فقد تم وضع هذه القضية في مقدمة اهتمامات المجلس، حيث تم التركيز على التحليل الموضوعي المحايد لهذه المشكلة للتعرف على أسبابها وحجمها، والمخاطر الاقتصادية التي يمكن أن تتجم عنها، وكذلك تقييم السياسات التي اتخذتها المملكة لمواجهة ارتفاع الأسعار ومدى كفايتها وتأثيرها على القطاع الخاص، واقتراح حزمة من

الإجراءات المختلفة الممكنة لمواجهة مشكلة ارتفاع أسعار المواد الغذائية، ودور كل من القطاعين الحكومي والخاص في هذا المجال.

وقد تركزت مرئيات القطاع الخاص في هذا المجال على أن المشكلة ترجع لعدة عوامل خارجية ومجموعة من العوامل الداخلية، وتم تقديم حزمة من المقترحات لمواجهة هذه المشكلة في المملكة ركزت على تفعيل نظم المنافسة، وتفعيل دور جمعية حماية المستهلك، ورفع الوعي لدى المستهلكين، هذا بجانب التوسع في سياسات الخزن الاستراتيجي للسلع الغذائية وتكوين شركات متخصصة في هذا المجال، ودعوة القطاع الخاص لزيادة تعاقداته ومخزونات من المواد الغذائية خلال الفترة القادمة. كما طالب مجلس الغرف السعودية بإعادة النظر في قرار وقف زراعة القمح ووقف الدعم المقدم له، وذلك في ظل المستجدات الدولية والإقليمية الراهنة، وفي ظل ارتفاع الأسعار العالمية للقمح، وفي ظل فشل هذا القرار في ترشيد استخدام المياه خلال العامين الماضيين بعد تحول المزارعين لزراعة العلف الأخضر.

و . تطبيق برنامج نطاقات للسعودية، وواقع ٥٠٪ من منشآت القطاع الخاص في

النطاقين الأحمر والأصفر :

تعتبر عملية توطين الوظائف ضمن أولويات مجلس الغرف والسعودية، حيث يوجد ضمن التقسيمات التنظيمية للمجلس أمانة عامة مساعدة لشئون التوطين لديها حزمة من البرامج ، وتعمل بالتعاون مع الجهات المعنية في المملكة لتوطين الوظائف بما يحقق مصالح جميع الأطراف من أصحاب العمل والشباب الساعين للحصول على فرص عمل.

وقد تفاعل القطاع الخاص مع الأوامر السامية الأخيرة الخاصة بتوجه الحكومة لإعطاء أولوية لموضوع سعودة الوظائف في القطاع الخاص خلال المرحلة القادمة، وقد ركز المجلس والغرف السعودية على حث منشآت القطاع الخاص وخاصة الكبيرة منها على الالتزام بنسب السعودة المقررة في مجال نشاطها، والرفع لمجلس الغرف والغرف السعودي بتنفيذ التزاماتها في هذا الشأن.

وقد كشفت وزارة العمل في شهر ديسمبر من عام ٢٠١١م عن أن نسبة المنشآت الواقعة ضمن النطاقين الأصفر والأحمر في برنامج نطاقات بلغت حوالي ٥٠% من إجمالي عدد منشآت القطاع الخاص، وهذا يعني أن هذه المنشآت ستعرض لعقوبات من جانب وزارة العمل، ومن ثم سينتشر نشاطها. وهذا يؤكد على أن هذه النسبة من المنشآت المخالفة التي

كشفت عنها تطبيق برنامج نطاقات تعني أن تطبيق هذا البرنامج ربما يؤدي إلى تضرر عدد من المنشآت وخروج بعضها من السوق بسبب صعوبة تحقيق متطلبات الدخول في النطاق الأخضر، وهذا يأتي من الصعوبة التي تواجهها المنشآت العاملة في بعض القطاعات في أن تبلغ النطاق الأخضر، ومن أهمها المنشآت العاملة في قطاع المقاولات والقطاع الزراعي والنقل الثقيل.

هذا بالإضافة إلى أن احتساب الفئات والنسب المقررة في برنامج نطاقات قد لا يتناسب وظروف وطبيعة عمل جميع المنشآت، ومن ثم يصعب تطبيقه على جميع المنشآت، لذلك هناك ضرورة لمراعاة التحديات التي تصادفها المنشآت في بعض القطاعات .

وفي ضوء تفاعل القطاع الخاص مع المستجدات والتطورات الاقتصادية المحلية السابق الإشارة إليها، وفي إطار ما تم اتخاذه من إجراءات، فإن القطاع الخاص بطبيعة الحال لديه عدة تطلعات ينتظر تحقيقها خلال عام ٢٠١٢م على المستوى المحلي، ومن أهم هذه التطلعات ما يلي:

- ١- مواصلة المملكة لمنح مزايا وحوافز للاستثمارات المحلية والأجنبية في المناطق النائية والأقل نمواً، لتحقيق التنمية المتوازنة وتقليل الهجرة من هذه المناطق.
- ٢- تبني الجهات الحكومية المعنية آلية فعالة لتنفيذ الأوامر السامية الخاصة بإعطاء أولوية للمنتجات الوطنية في المشاريع الحكومية.
- ٣- أخذ مرئيات القطاع الخاص في أي تعديلات يتم إدخالها على نظام العمل، مع ضرورة أن يعالج التعديل الجديد لنظام العمل المشاكل التي تتسبب في عدم تحمس القطاع الخاص لسعودة الوظائف، وخاصة ما يتعلق بالتوازن بين حقوق وواجبات العامل وحقوق وواجبات صاحب العمل.
- ٤- أن تكون عملية السعودة من خلال التشجيع للقطاع الخاص وتقديم حوافز، مع مراعاة ظروف منشآت القطاع الخاص في بعض القطاعات والتي تواجه صعوبات في بلوغ النطاق الأخضر.
- ٥- التأكيد على أهمية وجود قاعدة بيانات فعلية عن حجم مشكلة البطالة في المملكة.
- ٦- الموافقة على البدء في إجراءات إنشاء هيئة وطنية للعقار تكون مرجعية لصناعة العقار في المملكة.
- ٧- البدء في تطبيق نظام الرهن العقاري بعد توضيح وحصر الإيجابيات والسلبيات المتوقعة لتطبيق هذا النظام في المملكة، وذلك لأنه لأنه نظام هام لتنشيط القطاع العقاري،

ولأنه سيساهم في التغلب على كثير من المعوقات التي تواجه المطورين العقاريين،
وسيساعد في تقليص مشكلة الإسكان في المملكة.

٨- التعامل بفكر جديد على صعيد برامج وجهود وإجراءات تشجيع الاستثمار الوطني والأجنبي، وذلك حتى لا ندفع الاستثمار الوطني لليأس من بيئة الاستثمار بسبب عدم عدالة المنافسة بينه وبين الاستثمار الأجنبي، وأن تكون هناك رؤية وبرامج مستقبلية واضحة للهيئة العامة للاستثمار لتشجيع المستثمر الوطني ولزيادة استفادة الاقتصاد السعودي من الاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك في ضوء مرئيات القطاع الخاص الوطني.

الجزء الثاني: البعد الإقليمي

تفاعل القطاع الخاص في عام ٢٠١١م مع مجموعة من المستجدات والقضايا الاقتصادية الهامة على المستوى الإقليمي، والتي كان لها تأثيرات متفاوتة على أداء القطاع الخاص، ومن أهم هذه المستجدات والقضايا ما يلي:

أ. إجراءات وقرارات تعزيز مسيرة العمل الاقتصادي الخليجي المشترك:

رصد مجلس الغرف السعودية الإجراءات والجهود التي اتخذتها دول مجلس التعاون الخليجي خلال عام ٢٠١١م لتعزيز مسيرة التكامل الاقتصادي، وإزالة ما تبقى من معوقات أمام تعزيز تدفقات التجارة والاستثمارات وتطبيق المواطنة الاقتصادية بين دول المجلس، وذلك للتعرف على الفرص التي تتيحها هذه الإجراءات والجهود للقطاع الخاص الوطني وما تفرضه عليه من تحديات.

وقد تبين من رصد وتحليل هذه القرارات والإجراءات خلال عام ٢٠١١م أن أهمها على الإطلاق هو قرار السماح للشركات الخليجية بفتح فروع لها في دول المجلس، حيث سيكون لهذا القرار تأثيراً واضحاً على مستقبل الشركات الخليجية، وذلك لأن هذا القرار سيوفر كثير من الفرص التي ستساعد على تحسين أوضاع الشركات الخليجية، كما أن القرار سيفرض بعض التحديات على هذه الشركات في أسواقها المحلية، وهو ما سيتطلب التعامل معها من جانب هذه الشركات ومن جانب الأمانة العامة لدول مجلس التعاون، لإزكاء مناخ المنافسة العادلة بين هذه الشركات في أسواق جميع الدول الأعضاء.

وقد ركز مجلس الغرف والغرف السعودية خلال عام ٢٠١١م على توعية منشآت القطاع الخاص بالفرص والتحديات التي ستتولد عن هذا القرار، وذلك انطلاقاً من أن المملكة ستكون مقصداً مفضلاً لمعظم الشركات الخليجية لتقوم بفتح فروع بها خلال السنوات القادمة، وذلك لتمييز السعودية بالعديد من المزايا المحفزة لقدم هذه الشركات والتي من أهمها وجود العديد من المشاريع الاقتصادية الضخمة لدى المملكة في مختلف الأنشطة والقطاعات، وفي مقدمتها قطاع البتروكيماويات وقطاع الإنشاءات والعقارات والمدن الصناعية الجديدة، كما أن وجود الكوادر السعودية ذات الخبرة التي يمكن أن تلبي طلب الشركات الخليجية على العمالة الوطنية سيكون عنصر جذب لهذه الشركات.

- وتشير التوقعات إلى أن هذا القرار ستكون آثاره الاقتصادية متمثلة فيما يلي:
- المساهمة في تحقيق المواطنة الاقتصادية الكاملة بين دول مجلس التعاون.

- تسهيل وزيادة حركة المنتجات والأفراد ورؤوس الأموال بين الدول الأعضاء.
- توسعة الأسواق أمام الشركات والاستثمارات والمنتجات السعودية، ومن ثم زيادة فرص الاستثمار والتصدير أمام القطاع الخاص الوطني.
- زيادة فرص الاندماج وتكوين الشراكات بين الشركات السعودية ونظيرتها في دول مجلس التعاون الخليجي، ومن ثم زيادة فرص رفع القدرة التنافسية لهذه الشركات.

ولذلك فإن هذا القرار يعني الكثير بالنسبة للقطاع الخاص السعودي، ومن أهم ما يعنيه هذا القرار للقطاع الخاص الوطني ما يلي:

- تمتع القطاع الخاص السعودي بمعاملة وطنية في جميع دول المجلس الست.
- تحرك القطاع الخاص السعودي بحرية كاملة لاستغلال الفرص الاستثمارية والتجارية في سوق يزيد إجمالي الناتج المحلي له عن حوالي ٨٠٠ مليار دولار.
- تقديم القطاع الخاص منتجاته بدون أي أعباء إضافية لسوق قوامه حوالي ٤٠ مليون نسمة، لا يقل فيها متوسط دخل الفرد عن حوالي ١٧ ألف دولار سنوياً.
- سهولة تدفق استثمارات القطاع الخاص السعودي لدول المجلس، وسهولة دخول هذا القطاع في شراكات تمويلية للاستثمارات في جميع الدول الأعضاء.
- أن القطاع الخاص السعودي أصبح أمام بيئة خليجية مواتية لإعادة توطين رؤوس الأموال الخليجية المهاجرة، بالإضافة لجذب المزيد من رؤوس الأموال الأجنبية.
- تمتع القطاع الخاص السعودي بمعاملة وطنية في سوق أسهم يتسع لحوالي ٧٠٠ شركة، تتجاوز قيمتها الرأسمالية تريليون دولار.

ورغم الإيجابيات المتعددة للقرار والسابق الإشارة إليها، إلا أن هذا القرار يفرض على القطاع الخاص الوطني عدة تحديات أهمها ما يلي:

- تعرض المنشآت السعودية وخاصة المنشآت الصغيرة والمتوسطة لمنافسة حادة من المنشآت الخليجية التي ستفتح فروع لها في المملكة.
- احتمال نقل بعض الشركات السعودية مقراتها أو فروعها الرئيسية لدول مجلس التعاون للاستفادة من التسهيلات التي تقدمها هذه الدول للاستثمارات المختلفة.
- ظهور تحدي خاص بتوفير الموارد البشرية المدربة والاحتفاظ بها من قبل منشآت القطاعين الحكومي والخاص، خاصة في ظل الإغراءات المقدمة للعمالة الوطنية الماهرة من قبل المنشآت في دول المجلس الأخرى مثل قطر والكويت والإمارات، أهمها الأجور والمرتبات المرتفعة ومزايا العمل الأخرى.

- وقد طرح مجلس الغرف السعودية حزمة من الآليات التي تمكن منشآت القطاع الخاص من زيادة الاستفادة من الفرص التي يوفرها هذا القرار، والتغلب على التحديات الناجمة عنه، وخاصة تحديات المنافسة على الأسواق والعمالة الماهرة، وأهم هذه الآليات ما يلي:
- ١- إيسراع الجهات الحكومية في المملكة بإزالة كافة المعوقات أمام الاستثمار الوطني، وتقليل الأعباء المحملة على المشروعات الاستثمارية في كافة القطاعات، وذلك لتصبح الشركات السعودية الكبيرة والصغيرة أفضل أو على الأقل على قدم المساواة مع نظيرتها في دول مجلس التعاون الخليجي، لأن ذلك هو المدخل الأكثر فاعلية لتمكينها من المنافسة في الأسواق السعودية والخليجية.
 - ٢- أن تطالب المملكة عبر القنوات الرسمية لمجلس التعاون الخليجي بسرعة إقرار نظام خليجي موحد لحماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية، وذلك لضمان عدالة المنافسة في أسواق دول المجلس في ظل هذا القرار.
 - ٣- مطالبة الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي بسرعة تطبيق نظام موحد لمراقبة وضبط المنتجات في أسواق دول المجلس، وذلك لحماية المنتجين والمستهلكين، ومنع دخول المنتجات غير المطابقة للمواصفات إلى أي دولة من الدول الأعضاء عبر أي دولة عضو أخرى، وأن تتعاون دول المجلس لتطبيق عقوبات صارمة في هذا المجال.
 - ٤- زيادة تركيز منشآت القطاع الخاص الوطني على محوري تحسين الجودة وتخفيض الأسعار لزيادة قدرة منتجاتها على المنافسة أمام مثيلاتها الخليجية.
 - ٥- التعجيل بعمليات الاندماج بين المنشآت السعودية الصغيرة والمتوسطة لمواجهة هذه المنافسة، ولزيادة قدرتها على النفاذ بمنتجاتها لأسواق دول المجلس.
 - ٦- سرعة قيام الشركات الوطنية بدراسة احتياجات أسواق دول مجلس التعاون، وجدوى فتح فروع لها في هذه الأسواق، وتبني سياسة "غزو الأسواق الخليجية من داخلها"، وذلك من خلال هذه الفروع.
 - ٧- تركيز الشركات الوطنية على استغلال فرص الاستثمار في مشروعات البنية التحتية المطروحة أمام القطاع الخاص في جميع دول مجلس التعاون، والاستثمار في مشروعات ربط الشبكات الخليجية، مثل شبكات الكهرباء، والغاز، والطرق، وغيرها من المشروعات المشتركة.
 - ٨- قيام الشركات السعودية بتكوين التحالفات للاستثمار في المشروعات العملاقة مثل المدن الاقتصادية، التي اتجهت إليها معظم دول المجلس في السنوات الأخيرة، إيماناً منها بقدرتها على خلق فرص عمل جديدة، وتنويع القاعدة الاقتصادية، والاستثمار

في القطاع المصرفي، خاصة في ظل حاجة السوق المشتركة إلى تمويل مصرفي بمبالغ كبيرة، وفي ظل تزايد إقبال المصارف الأجنبية للعمل في دول المجلس لاستغلال فترة الطفرة الراهنة، والاستثمار في الطاقة المتجددة والحيوية في ظل ارتفاع أسعار البترول، حيث تتمتع المملكة بامتلاكها القدرات التصنيعية التي يمكن استغلالها في هذا المجال، بالإضافة إلى ما تمتلكه دول المجلس من سطوع للشمس لأكبر فترة زمنية في اليوم.

٩- تكوين تحالفات سعودية خليجية للاستثمار في القطاع الصحي، حيث يمكن للقطاع الخاص السعودي أن يكون مورد رئيسي للخدمات الصحية وما يرتبط بها من خدمات ومستلزمات لدول المجلس، خاصة وأن المملكة لديها سمعة دولية وإقليمية طيبة في هذا المجال.

١٠- ينبغي على الجهات الحكومية أن تكثف جهودها في تقديم المعلومات اللازمة للشركات السعودية للاستفادة من فرص الاستثمار والتصدير المتاحة في دول مجلس التعاون، وذلك حتى تتمكن هذه الشركات من الاستفادة القصوى من القرار الخليجي الخاص بالمواطنة الاقتصادية للشركات .

ب - الثورات العربية وتداعياتها الاقتصادية :

لا شك أن الاضطرابات التي شهدتها بعض الدول العربية (تونس - مصر - ليبيا - اليمن - البحرين) خلال عام ٢٠١١م كان لها العديد من التداعيات الاقتصادية على مجتمع الأعمال الخليجي والسعودي، وذلك بسبب ترابط العلاقات التجارية والمالية بين دول المنطقة التي يجمعها كتل اقتصادي واحد، تمثل قمته منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وقد كانت أول الآثار التي انتقلت إلى اقتصادات دول مجلس التعاون عبر أسواق الأسهم، حيث تكبدت أسواق دول المجلس بعض الخسائر بسبب تراجع ثقة المستثمرين، وإعادة تقييم الخطط الخاصة بالاكنتابات العامة الأولية خلال عام ٢٠١١م، وقد أدى تأثر أسواق المال العربية بالأحداث في المنطقة إلى التأثير على أداء المصارف العربية، حيث أشارت التقارير إلى تراجع نشاط البنوك في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وكان التراجع الرئيسي في رسوم أنشطة الاستثمار المصرفية التي تراجعت بحوالي ٥٨% (وفقاً لبيانات صادرة عن مؤسسة تومسون رويترز) خلال الربع الأول من عام ٢٠١١م، وذلك نزولاً من حوالي ١١٦,٣ مليون دولار تم تحقيقها في نفس الفترة من عام ٢٠١٠م، كما كان التأثير واضحاً أيضاً على صفقات الاندماج والاستحواذ، حيث تراجعت إيرادات المصارف منها بحوالي ٦٦% خلال الربع الأول من عام ٢٠١١م.

وبعد أن تأثرت أسواق الأسهم والمصارف في دول المنطقة بالأحداث بدأت الآثار تنتقل إلى القطاعات الأخرى خاصة قطاع السياحة، حيث تشير الأرقام المبدئية إلى أن المنطقة العربية قد تكبدت خسائر وصلت لحوالي ٣,٥ مليار دولار خلال الربع الأول من عام ٢٠١١م فقط، ارتفعت إلى ٤,٣ مليار دولار في مايو ٢٠١١م، وهي خسائر مباشرة يمكن أن تتضاعف إذا أخذ في الحسبان الخسائر غير المباشرة الناجمة عن تراجع الأنشطة الأخرى المرتبطة بقطاع السياحة. وقد تفاوت تأثير هذا القطاع بين دول المنطقة، حيث كانت الخسائر الأكبر من نصيب كل من مصر وتونس، اللتان يتوجه إليهما حوالي ١٧ مليون سائح سنوياً، أيضاً تأثرت السياحة في البحرين وسوريا ولبنان والأردن.

وعلى الرغم من الخسائر والآثار السلبية التي لحقت بالاقتصادات العربية بسبب الاضطرابات، إلا أن هذه الأحداث قد يكون لها بعض الآثار الاقتصادية الإيجابية على عدد محدود من الدول العربية، حيث ساهمت هذه الأحداث في ارتفاع أسعار النفط، وهو ما يصب في صالح الدول العربية المصدرة للنفط، وخاصة دول مجلس التعاون الخليجي، حيث سيساهم ذلك في تحسن معدلات الإنفاق العام وارتفاع معدلات النمو الاقتصادي، وقد أشار معهد التمويل الدولي في هذا الصدد إلى أن الدول العربية المصدرة للنفط التي تتمتع باستقرار سياسي وأمني سوف تحقق معدل نمو قوي عام ٢٠١١م. وبجانب تحسن عوائد دول مجلس التعاون الخليجي من صادرات النفط فإن الاضطرابات في الدول العربية أدت إلى تغيير الوجهات السياحية للسياحة العربية البينية التي تمثل ٤٩% من إجمالي السياحة في الدول العربية

وكان من غير المنطقي القول بأن الاقتصاد السعودي بمعزل عن ما يدور في المنطقة العربية من أحداث وتطورات، وذلك لأن المملكة جزء لا يتجزأ من المنطقة العربية، بل وتعتبر قاطرة النمو لهذه الدول، كما أنها ترتبط مع الدول التي تشهد هذه الثورات بروابط اقتصادية متشعبة وعميقة، تشمل تدفقات التجارة والاستثمارات المتبادلة بينها وبين هذه الدول، ناهيك عن أن الاستقرار في المنطقة يؤثر بشكل أو بآخر على مناخ الاستثمار في المملكة، ومن ثم فهذه الأحداث كان لها تداعياتها على الاقتصاد السعودي، وأهم الآثار التي تم رصدها في هذا الصدد الآثار التي لحقت بالاستثمارات السعودية في الدول العربية التي شهدت هذه الثورات خاصة مصر وتونس واليمن وسوريا، فقد تأثرت هذه الاستثمارات وتمثلت هذه الآثار فيما يلي:

- تراجع الصادرات السعودية لأسواق هذه الدول بسبب المخاطر المحيطة بعمليات النقل والشحن وتأثر عمليات التوزيع وتراجع تحصيل مقابل التعاقدات .

- الخسائر التي تعرضت لها الاستثمارات السعودية متمثلة في الخسائر التشغيلية بسبب تعطل الإنتاج، والخسائر المتمثلة في تراجع قيمة الأصول مثل العقارات والأراضي التي تمتلكها شركات سعودية أو أفراد سعوديين في هذه الدول.
- الآثار التي لحقت بالمستثمرين السعوديين في أسواق الأسهم لدول الثورات العربية.
- ارتفاع أسعار بعض المنتجات المستوردة من هذه الدول، مثل المواد الغذائية .

وفي الشهور الأولى من عام ٢٠١١م تبين أن تأثير الثورات العربية على الاستثمارات السعودية في الدول العربية وانعكاس ذلك على الاقتصاد السعودي كان محدوداً، وذلك لعدة أسباب أهمها أن الاستثمارات السعودية في هذه الدول هي عبارة عن فوائض مالية لاستثمارات أخرى في الداخل وأنها غير ممولة من المصارف السعودية ولا من المصارف في تلك الدول، ومن ثم كانت الأضرار التي لحقت بها في دائرة محدودة، ولكن بمرور الوقت ستبدأ الآثار الحقيقية للثورات العربية على الاستثمارات السعودية في دول الثورات في الظهور، وذلك بسبب التحولات في السياسات الاقتصادية لهذه الدول، ومنها السياسات الاستثمارية وسياسات الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث بدأت هذه السياسات تميل أكثر للسياسات الشعبوية، وذلك بغض النظر عن تأثيرها على الاستثمار الأجنبي المباشر أو على مناخ الاستثمار. وقد ظهرت بوادر ذلك في مصر في النصف الثاني من عام ٢٠١١م، حيث لوحظ قيام الحكومة بتعديل وإلغاء بعض العقود الخاصة بهذه الاستثمارات، وذلك كما في حالة الحكم ببطلان عقد شراء شركة أنوال السعودية لسلسلة محلات عمر أفندي في مصر، وتعديل عقد شراء شركة المملكة السعودية لحوالي ١٠٠ ألف فدان في مشروع توشكي، وصدور حكم قضائي ببطلان بعض الصفقات لبيع الأراضي كما في حالة شركة بالم هيلز التي يمتلك فيها عدد من السعوديين استراحات، وكذلك الحكم ببطلان عقود بيع عدة شركات في برنامج الخصخصة المصري، والمرجح أن هذا الأمر مرشح للتوسع في الدول العربية التي تشهد الثورات في ظل سعي الحكومات الجديدة لإرضاء الشعوب، وتصحيح بعض الصفقات والعقود الاستثمارية التي تحوم حولها شبهات الفساد.

وقد طالب مجلس الغرف السعودية بضرورة وجود آلية فعالة بالتعاون بين الحكومة والقطاع الخاص في المملكة لحماية الاستثمارات السعودية في هذه الدول، وإلزام الحكومات الجديدة بها بالالتزام بالعقود التي أبرمتها مع المستثمرين السعوديين، ومساعدة المستثمرين السعوديين الذين يلجئون للتحكيم الدولي لاسترداد حقوقهم في هذا المجال. كما حث المجلس والغرف السعودية المستثمرين السعوديين في الخارج بصفة عامة وفي الدول

العربية بصفة خاصة للتأمين على استثماراتهم ضد المخاطر التي قد تلحق بها بسبب عدم الاستقرار السياسي أو بسبب القيود التي تضعها الدول على الاستثمارات مثل قيود تحويل العملة وتحويل الأرباح ورأس المال، وكذلك ضد مخاطر المصادرة والتأميم.

كما اقترح المجلس استغلال هذه الظروف المواتية لدعوة الاستثمارات الوطنية العاملة في الخارج للعودة إلى العمل داخل الاقتصاد الوطني، ولجذب مزيد من الاستثمارات الأجنبية للمملكة باعتبارها بيئة آمنة للاستثمارات، وكذلك لتشجيع السياحة الداخلية والحد من سفر السعوديين إلى الخارج في ظل عدم الاستقرار في كثير من الوجهات السياحية الخارجية للسعوديين.

وفي استشراف مجلس الغرف السعودية لمستقبل الأوضاع الاقتصادية في المنطقة العربية أكد على ضرورة الوقوف على حقيقة التغيرات الإستراتيجية التي ستحدثها الثورات العربية في التوجهات والسياسات الاقتصادية لدول المنطقة، وذلك لأن هذه الثورات قامت في الأساس بسبب النتائج غير المرضية والمنتدنية والمخيبة لأمال وتطلعات الشعوب التي حققتها التوجهات والسياسات الاقتصادية التي تبنتها هذه الدول لأكثر من أربعة عقود من الزمن. ومن ثم فإن هذه الثورات حتماً ستحدث تغييرات في توجهات وسياسات دول المنطقة في الجوانب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية، وكلها جوانب ستتأثر وتؤثر في بعضها البعض في الأجل الطويل، كما أن هناك عدة عوامل ستحدد ملامح السياسات والتوجهات الاقتصادية لدول المنطقة خلال السنوات القادمة، وأهمها ما يلي:

- تراجع تبني الحكومات لسياسات الاقتصاد الحر وآليات السوق بشكلها المطلق، والتركيز على البعد الاجتماعي في السياسات الاقتصادية.
- اتساع برامج المظلة الاجتماعية التي تركز على محاربة الفقر والبطالة والامية، وتوسيع برامج الدعم للفئات غير القادرة، وتحقيق العدالة في توزيع عوائد التنمية.
- حدوث تغيير في طبيعة العلاقة بين الحكومات والقطاع الخاص، وذلك من خلال ممارسة ضغوط على القطاع الخاص ليراعي الجوانب الاجتماعية في قراراته، وذلك لتوفير فرص العمل، والحد من ارتفاع الأسعار، وربط السياسات المحفزة للقطاع الخاص بمساهمته في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للحكومات.
- تغيير العوامل التي تحكم الأبعاد الاقتصادية للسياسات الخارجية لدول المنطقة، حيث ستكون الأولوية للشركاء الاقتصاديين الذين يساعدون هذه الدول في تحقيق الأمن الغذائي، ويدعمون برامج التنمية الاجتماعية ومحاربة الفقر في دول المنطقة.

- اتساع مساحة الشفافية والمسائلة في بيئة الأعمال الاقتصادية، وذلك بما يحد من حجم الفساد الاقتصادي، ويرسي آليات جديدة لمحاربة الفساد.

وفي ضوء تفاعل القطاع الخاص الوطني مع هذه المستجدات والتطورات الإقليمية خلال عام ٢٠١١م، فإن القطاع الخاص الوطني لديه مجموعة من التطلعات التي يأمل في تحقيقها على المستوى الإقليمي خلال عام ٢٠١٢م، والتي تتمثل أهمها فيما يلي:

- ١- تواصل مسيرة العمل الاقتصادي الخليجي المشترك بنفس الزخم خلال عام ٢٠١٢م، والبدء في تنفيذ مبادرة خادم الحرمين الشريفين الخاصة بانتقال مجلس التعاون لمرحلة الوحدة، وذلك لمواجهة كافة التحديات التي تواجهها.
- ٢- إزالة ما تبقى من معوقات أمام حرية انتقال السلع ورؤوس الأموال والأفراد بين دول المجلس، وذلك لرفع نسبة التجارة البينية والاستثمارات المشتركة، ولتحقيق المواطنة الاقتصادية الكاملة بين دول المجلس.
- ٣- تفعيل برامج التعاون الخليجي في مجال تحقيق الأمن الغذائي، وذلك للحد من ارتفاع أسعار الغذاء في دول المجلس والتخفيف عن المواطنين.
- ٤- تكوين تحالف خليجي لمواجهة عمليات الإغراق في الأسواق الخليجية، وللدفاع عن الصادرات الخليجية التي تتهم بإغراق أسواق الدول الأخرى بدون سند قانوني.
- ٥- عودة الاستقرار للدول العربية التي شهدت حالة من عدم الاستقرار خلال عام ٢٠١١م، ومواصلة عمليات الإصلاح في هذه الدول خلال عام ٢٠١٢م.
- ٦- تنفيذ القرارات التي صدرت عن القمة الاقتصادية العربية في الكويت وفي شرم الشيخ، وذلك لتعزيز التكامل الاقتصادي بين الدول العربية.

الجزء الثالث: البعد الدولي

تفاعل القطاع الخاص الوطني خلال عام ٢٠١١م مع مجموعة متنوعة من المستجدات والتطورات الدولية التي أثرت بشكل مباشر على أدائه، ومن أهم هذه المستجدات والتطورات ما يلي:

أ - تفاقم أزمة الديون السيادية في منطقة اليورو:

تابع القطاع الخاص الوطني أزمة الديون السيادية في منطقة اليورو، وذلك بعد انتقال تداعيات الأزمة المالية العالمية لتصيب الأوضاع المالية السيادية لبعض الدول في الاتحاد الأوروبي، حيث بدأت تظهر مشكلة تفاقم الديون العامة والعجز في الموازنات العامة في معظم دول الاتحاد الأوروبي، التي تفاقمت ديونها العامة، وأصبحت تهدد استقرارها الاقتصادي بل وتهدد الاستقرار الاقتصادي الأوروبي وتضع علامات استفهام على مستقبل العملة الأوروبية الموحدة، وتندر بأزمة مالية عالمية كبيرة، وذلك قبل أن يتأكد خروج الاقتصاد العالمي من الأزمة العالمية الناجمة عن الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية، وقد وصل تفاقم أزمة الديون بمنطقة اليورو لدرجة أن السيناريوهات المستقبلية لهذه الأزمة أصبحت مفتوحة على كل الاحتمالات.

ولأن هذه الأزمة تحمل في طياتها تداعيات على مجمل الاقتصاد العالمي، كما تحمل في طياتها أيضاً الكثير من الدروس المستفادة لرسمي السياسات على المستوى الوطني في جميع دول العالم ومنها المملكة، وعلى مستوى التكتلات الاقتصادية، ومنها تكتل دول مجلس التعاون الخليجي كان من المهم تحليل الجوانب المختلفة لهذه الأزمة، وخاصة فيما يتعلق بالتعرف على التداعيات المتوقعة لها على الاقتصاد السعودي وعلى اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي، وكذلك استخلاص الدروس المستفادة منها.

وقد أشارت معظم التحليلات إلى أن هذه الأزمة لها تداعيات اقتصادية خطيرة على الاقتصاد العالمي قد تطول جميع دول العالم، وستكون أهم الملامح لهذه التداعيات ما يلي:

- تراجع حجم التجارة العالمية وانخفاض التمويل المتاح لها مما سيؤثر على صادرات جميع دول العالم، ويؤثر على معدلات النمو الاقتصادي.
- زيادة الاضطرابات في أسواق النقد العالمية وزيادة عدم الثقة في اليورو وزيادة تراجع أمام الدولار، مما سيحمل مخاطر على التجارة العالمية وعلى الاحتياطات السيادية لدول العالم من اليورو، وزيادة الطلب على الذهب وارتفاع أسعاره، وقد يؤدي ذلك إلى انفراط الاتحاد النقدي الأوروبي، واختفاء اليورو وهو ما قد يشكل صدمة كبيرة للاقتصاد العالمي .

- انتشار سياسات النقشف الاقتصادي في معظم دول العالم وخاصة التي لديها معدلات ديون مرتفعة، وهو ما يعني تراجع الإنفاق العام، وتراجع حجم النشاط الاقتصادي العالمي، وتراجع حجم الطلب على جميع السلع والخدمات.
- تراجع الطلب على النفط ومن ثم انخفاض أسعاره، وهو ما قد يؤدي إلى انعكاسات سلبية على الدول المصدرة للنفط مثل دول مجلس التعاون الخليجي، مثل تراجع الإيرادات النفطية، وزيادة العجز في الموازنات العامة، وتقليل الإنفاق العام، وتراجع معدلات النمو وحجم النشاط الاقتصادي.
- زيادة صعوبة حصول الحكومات والقطاع الخاص على التمويل من الأسواق الدولية والأسواق المحلية، وارتفاع أسعار الفائدة وزيادة تحفظ المصارف في تقديم هذا التمويل لجميع الأنشطة الاقتصادية.

وترجح أغلب التحليلات والتوقعات أن تأثيرات أزمة الديون السيادية في اليونان ومنطقة اليورو على اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي ستكون محدودة جداً أو ربما معدومة من ناحية تأثيرها على القطاعات المالية والمصرفية، ويرجع ذلك بالأساس إلى أن البنوك السعودية والخليجية غير متورطة في هذه الديون.

ومع ذلك هناك آثار اقتصادية لهذه الأزمة ستلحق بعض الأضرار باقتصادات دول مجلس التعاون بنسب متفاوتة ومنها اقتصاد المملكة، فلاشك أن التجارة الخارجية لدول الاتحاد الأوروبي ستتأثر بهذه الأزمة من حيث حجمها والمخاطر المرتبطة بها، وسيكون هذا التأثير من ناحيتين الأولى تراجع الإنفاق العام وتراجع حجم النشاط، ومن ثم تراجع الطلب على السلع والخدمات من خارج دول الاتحاد، ومن ثم تراجع الطلب على السلع المستوردة من دول مجلس التعاون الخليجي ومنها المملكة. وهذا يعني أن هناك تراجع سيحدث في صادرات دول مجلس التعاون الخليجي ومنها صادرات المملكة لدول الاتحاد الأوروبي، كما ستزيد مخاطر التصدير والاستيراد التي يواجهها المصدرون والمستوردون السعوديون والخليجيون للاتحاد الأوروبي بسبب عدم استقرار سعر صرف اليورو مقابل العملات الدولية، وهو ما يعني تذبذب حصيلة الصادرات وتذبذب فاتورة الواردات .

ورغم المخاطر المرتبطة بتراجع قيمة اليورو، فإن ضعف اليورو يحمل في طياته أثراً إيجابياً يتمثل في تراجع أسعار السلع المستوردة من الاتحاد الأوروبي، ومن ثم تراجع نسبة التضخم المستورد في الاقتصاد السعودي واقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة القادمة.

وقد ركز القطاع الخاص في تفاعله مع هذه الأزمة خلال عام ٢٠١١م على استخلاص الدروس المستفادة منها للمملكة ولدول مجلس التعاون الخليجي، ويعتبر أهمها ما يلي:

١- ضرورة تشجيع المواطنين للادخار بنسب كبيرة لكي تعتمد الحكومة على القروض الداخلية في حالة الحاجة للاقتراض وتبتعد عن وضع الاقتصاد الوطني تحت رحمة دول أو مؤسسات مالية أجنبية عند اقتراضها من الخارج.

٢- إن الاقتراض الحكومي من الداخل والخارج سيشكل خطورة على الاستقرار الاقتصادي الوطني طالما كان هذا الاقتراض يفوق إمكانيات الدولة على السداد، وذلك حتى لو كانت هذه الدولة تحت مظلة تكتل اقتصادي قوي.

٣- أن انضمام أية دولة لتكتل اقتصادي قوى لا يعني اعتبار ذلك وثيقة تأمين لاستقرارها ونموها الاقتصادي، أو وثيقة تأمين ضد فقر شعبها، ومن ثم يجب على الحكومات مواصلة العمل بجد لتحسين الأداء الاقتصادي الوطني ومحاربة الفقر وتحسين جودة الحياة لمواطنيها حتى بعد الانضواء تحت لواء تكتل اقتصادي.

٤- إن تقليل التباين في الأداء الاقتصادي بين الدول الأعضاء في أية تكتل اقتصادي شرط أساسي لنجاح واستقرار واستمرار هذا التكتل، وتكمن الخطورة هنا في أن التباين بين الأداء الاقتصادي للدول الأعضاء يكون من السهل التعامل معه إذا كان راجع لأسباب اقتصادية بحتة، ولكنه إذا كان يرجع لعوامل سياسية واقتصادية وأخلاقية وثقافية يكون من الصعب التعامل معه، ويكون من الصعب افتتاح الدول الأعضاء التي تنسم شعوبها بالجد في العمل وبارتفاع الإنتاجية بدعم ومساندة الدول الأعضاء التي لا تعمل شعوبها بجدية ومنخفضة الإنتاجية وتعتمد في كثير من معيشتها على ممارسات تتنافى مع قواعد العمل والأخلاق العامة.

٥- ضرورة ضمان الاستقرار الاقتصادي لجميع الدول الأعضاء في التكتل وسرعة مواجهة أي هزات قد تضعف اقتصاد أية دولة عضو، وذلك لأن التكتل الاقتصادي الذي يضم اقتصادات قوية وأخرى ضعيفة سيكون تكتل هش وعرضة لانتشار العدوى بين أعضائه ومن ثم انفراط عقده في نهاية الأمر.

٦- إن الأمانة العامة أو المفوضية العامة أو البنك المركزي للتكتل الاقتصادي يجب أن تتسم بالشفافية التامة، ولا تلجأ للتستر على أو التهاون بشأن الحسابات والمؤشرات الاقتصادية غير الحقيقية للدول الأعضاء، وذلك لأن التكتل بالكامل سيدفع ثمن هذا التستر أو التهاون في النهاية، لأنه لا يمكن إخفاء هذه الحقائق إلى ما لانهاية.

٧- إن مشاركة الدول في تكتل اقتصادي له أهداف طموحة تصل لتحقيق الوحدة النقدية بين الدول الأعضاء لا يعني الانخراط في برامج المساعدات من أجل إنقاذ اقتصادات

الدول الأعضاء التي تنتم شعوبها بالكسل وضعف الإنتاجية، وأن محاولات الحكومات لإقناع شعوبها بضرورة مساعدة الأعضاء الآخرين في التكتل الذين تواجه اقتصاداتهم متاعب سيكون مصيرها الفشل، خاصة من الشعوب الأكثر إنتاجية والأعلى دخلاً بين شعوب هذا التكتل. ومن ثم يصبح إصلاح أسواق العمل، وتحقيق التقارب في مستويات الإنتاجية بين الدول الأعضاء بأي تكتل اقتصادي مطلب ضروري لنجاح التكتل، ومطلب سابق لمطلب تحقيق التقارب في الأجور والمزايا التي يحصل عليها العمال بالدول الأعضاء.

٨- إن مرور أية تكتل اقتصادي بأزمة اقتصادية نتيجة مشاكل مالية أو نقدية في اقتصاد احد الأعضاء لا يجب أن يعالج بمنطق عدم مساعدة العضو المخطئ ولا يجب الوقوف طويلاً أمام توجيه اللوم لهذا العضو على سوء إدارته الاقتصادية، وذلك لأن التعامل مع المشكلة من هذا المنطلق يعني انتشار العدوى إلى اقتصادات بقية الدول الأعضاء بسبب ترابط المصالح أي أنه قد يعني الفوضى العامة، وهنا يفضل مسارعة الجميع إلى احتواء الأزمة قبل خروجها عن السيطرة.

٩- إن عدم تحرك الدول الأعضاء في التكتل الاقتصادي لمواجهة المشاكل الاقتصادية التي تواجهها إحدى الدول الأعضاء يعني تفاقم المشكلة وتسلسل صندوق النقد الدولي وتدخله في إدارة الشؤون الاقتصادية لهذا التكتل، وهو ما يترتب عليه تراجع سيادة واستقلالية التكتل في إدارة سياساته المالية والنقدية.

١٠- يمثل الإسراف المالي في أي تكتل اقتصادي له عملة موحدة تهديد خطير لنجاح واستقرار هذه العملة، ومن ثم لا بد من منع هذا الإسراف من خلال ضبط نسبة الديون ونسبة عجز الموازنة في الدول الأعضاء، ولا بد من أن يكون لدى التكتل استعدادات وآليات مسبقة لمواجهة حدوث فشل في تحقيق هذا الانضباط، وأن يكون هناك آليات للضغط على حكومات الدول الأعضاء التي لا تلتزم في أدائها الاقتصادي بالمعايير المتفق عليها، حتى تعدل من أدائها لتجنب المشاكل الناجمة عن الإسراف المالي.

١١- إن نجاح واستقرار أية تكتل اقتصادي يتطلب من القيادات السياسية للدول الأعضاء التوفيق بين ما يتطلبه تحقيق الاندماج الاقتصادي بين الأعضاء من تنازلات ونقل لجزء من السلطات السيادية للدول الأعضاء لصالح السلطة فوق القومية للتكتل وبين دور كل واحد من هؤلاء السياسيين في تحقيق المصالح الوطنية لدولته.

١٢- في ظل أن تعثر إحدى الدول الأعضاء في التكتل الاقتصادي عن سداد ديونها السيادية أمراً وارداً، أصبح من المهم أن يكون ضمن الإطار المؤسسي لأي تكتل

اقتصادي لديه عملة موحدة مؤسسة أو صندوق مختص بالتدخل لإنقاذ هذه الدولة وإعادة الاستقرار المالي للتكتل والعملة الموحدة وعدم ترك قرار التدخل من عدمه بيد الدول الأعضاء، ولمنع الاختلافات بين الدول الأعضاء في هذا الشأن.

١٣- إن تحقيق الاستقرار والنجاح لأي تكتل اقتصادي له عملة موحدة لا يتم فقط من خلال سياسة نقدية موحدة يرسمها البنك المركزي لهذا التكتل في ظل ترك السياسة المالية بيد السلطات الوطنية للدول الأعضاء، ولكن الأمر يتطلب التنسيق بين الدول الأعضاء في مجال السياسة المالية تحت إشراف البنك المركزي للتكتل، وذلك لتجنب الاختلال المالي في منطقة العملة الموحدة.

ب - تنامي ظاهرة السياسات الحمائية في مجال التجارة الدولية:

مع تحول الأزمة المالية العالمية إلى أزمة اقتصادية وامتداد تأثيراتها لقطاع التجارة الخارجية وتدفقات السلع والخدمات ورؤوس الأموال في العالم، بدأت كثير من الدول تطبق سياسات تجارية لحماية منتجاتها ومستثمريها. وهذه السياسات في الغالب تخالف قواعد منظمة التجارة العالمية، وتؤثر على مستوى النمو في جميع دول العالم دون استثناء، ومنها المملكة العربية السعودية التي تعرضت بعض صادراتها غير النفطية لإجراءات حمائية من بعض دول العالم خلال عام ٢٠١١م، ومنها على سبيل المثال قضايا الإغراق التي رفعت ضد بعض صادرات البتروكيماويات إلى الصين والهند والاتحاد الأوروبي.

وبسبب انتشار هذه السياسات خلال عام ٢٠١١م كان من المهم التعرف على تأثير هذه الموجة من السياسات الحمائية على الصادرات غير النفطية السعودية، وكيفية تعامل القطاعين الحكومي والخاص معها للحفاظ على أسواق الصادرات السعودية غير النفطية.

وقد تبين أن هناك العديد من العوامل التي تؤكد على أن الأزمة العالمية عملت على تدعيم موقف السياسات الحمائية، وطرحت إشكاليات عديدة على المستوى العالمي تتشابه في أبعادها الاقتصادية والاجتماعية، وفي صلتها بقضايا تغير المناخ وإمدادات الطاقة والمياه، وعلاقتها بالأمن الغذائي، ومعدلات النمو الاقتصادي، ومستويات المعيشة بالعالمين المتقدم والنامي، فقد شهدت الفترة ٢٠٠٨م - ٢٠١١م تطبيق كثير من دول العالم سياسات حمائية ضد تدفقات التجارة الخارجية ورؤوس الأموال، وجاء ذلك نتاج لضراوة الآثار التي خلفتها الأزمة العالمية على معظم الاقتصادات، ومن أهم العوامل التي تؤكد عودة السياسات الحمائية للواجهة في ظل الأزمة العالمية ما يلي:

- اتهام منظمات الأعمال لحوالي ١٧ دولة من مجموعة العشرين باتخاذ إجراءات حمائية ضد تدفقات السلع والاستثمارات.
- العودة الواضحة من بعض دول العالم للسياسات الحمائية في مجال الاستثمار، وخاصة ما يتعلق بصفقات الاستحواذ، وسن أنظمة جديدة لهذا الغرض.
- سيادة حالة من التخوف غير المبرر من جانب الدول الصناعية من الاستثمارات التي تقوم بها صناديق الثروة السيادية في اقتصادات هذه الدول.
- تعثر المفاوضات المتعلقة باتفاقيات تحرير التجارة على المستويات الدولية والإقليمية والثنائية، وتباطؤ توقيع الدول على مثل هذه الاتفاقيات.
- زيادة المشاكل بين دول العالم بشأن قضايا مكافحة الإغراق خلال عام ٢٠١١م، حيث أفرطت بعض الدول في استخدام آليات مكافحة الإغراق لتعطيل دخول بعض الصادرات العالمية المنافسة لأسواقها.

وقد ساهمت السياسات الحمائية التي انتشرت استخدامها بين دول العالم عام ٢٠١١م إلى تأخير فرص تعافي الاقتصاد العالمي، حيث أدت إلى لجوء الدول إلى إتباع سياسة المعاملة بالمثل في مجال الحمائية التجارية، وتعقيد مفاوضات تحرير التجارة على الصعيد متعدد الأطراف، ومن المعروف أن هناك جهود دولية لمواجهة السياسات الحمائية ضد تدفقات التجارة والاستثمارات، وهذه الجهود يتم التنسيق بينها من خلال اجتماعات مجموعة العشرين التي تتمتع المملكة بعضويتها، وتقوم فيها بدور هام من أجل إعادة الانتعاش إلى الاقتصاد العالمي وانتشاله من تداعيات الأزمة العالمية.

وهنا يجب التأكيد على أن نجاح هذه الجهود لن يتم إلا إذا أيقنت جميع الدول والمؤسسات الدولية والإقليمية بحقيقة الاعتماد المتبادل بين جميع اقتصادات دول العالم، وذلك بغض النظر عن الأقاليم الجغرافية والمراكز الاقتصادية للدول، ومن ثم ضرورة العمل الجماعي لمواجهة هذه الأزمة وتجنب تكرارها في المستقبل، ومنع استغلالها كذريعة للعودة للسياسات الحمائية، وذلك من خلال التعاون بين المملكة ودول مجموعة العشرين، كما يمكن للمملكة أن تقوم بالتعاون مع الدول الخليجية والعربية التي لديها صناديق ثروة سيادية تستثمر في الخارج بتوضيح الصورة أمام الدول الصناعية التي تتخوف من استثمارات هذه الصناديق في اقتصاداتها، كما يمكن للقطاعين الحكومي والخاص في المملكة الدخول في مفاوضات مع الدول التي تتبع سياسات حمائية ضد الصادرات والاستثمارات لإثباتها عن ذلك، وإتباع سياسة المعاملة بالمثل مع البلدان التي تصر على استخدام تلك السياسات الحمائية ضد الصادرات والاستثمارات الوطنية.

ج - إلغاء المفوضية الأوروبية قضيتي الإغراق والدعم المرفوعتين ضد صادرات البتروكيماويات السعودية.

في إطار ما تقوم به بعض دول العالم من سياسات حمائية للحد من نفاذ الصادرات الأجنبية لأسواقها قامت المفوضية الأوروبية برفع قضية إغراق ضد شركة سابك بخصوص صادراتها للاتحاد الأوروبي من منتجي التريفتالات، والبولي إيثيلين، كما رفعت قضية دعم ضد الحكومة السعودية هذا الإجراء، كان لابد أن يقابله تحرك قوي ومنظم من جانب القطاعين الحكومي والخاص للدفاع عن المصالح الوطنية في الأسواق الأوروبية، وحتى لا تنتشر مثل هذه الممارسات ضد الصادرات السعودية دون سند من القواعد التجارية الدولية.

ولذلك قام الفريق المعني بقضايا الإغراق برئاسة الأمير عبد العزيز بن سلمان مساعد وزير البترول والثروة المعدنية، بالتعاون مع عدد من الأجهزة الحكومية ومجلس الغرف ومركز تنمية الصادرات بالتصدي لهذه الدعاوى، وتم حث وتعبئة الشركات السعودية لتقديم شكاوى ومطالبات لمفوضية الاتحاد الأوروبي لإلغاء هذه القضايا، ونتيجة للضغوط والاتصالات التي قام بها الفريق أصدرت المفوضية الأوروبية قرارين بإنهاء قضيتي الإغراق والدعم المرفوعتين ضد صادرات المملكة.

وقد استخلص القطاع الخاص الوطني عدة دروس من هذه التجربة الناجحة، ومن أهمها أن قضايا الإغراق الخارجية ضد الصادرات السعودية تحتاج وقفة جادة من رجال الأعمال، لمنع تمادي دول أخرى في هذا المجال، وذلك لأن أغلبها لا يستند لأسس قانونية، وإنما الغرض منها هو تعطيل نفاذ الصادرات السعودية لأسواق هذه الدول في ظل ما تواجهه من مشاكل تجارية بسبب الأزمة العالمية، وخاصة مشكلة اختلال موازينها التجارية. كما أن مجتمع الأعمال مطالب بتكوين كيانات إدارية لمواجهة الإغراق الخارجي للأسواق والذي يلحق الضرر بالصناعات الوطنية، والاستفادة من إمكانيات مجلس الغرف السعودية الذي يمكن تقديم خدماته في هذا المجال لمثل هذه الكيانات الوطنية لمساعدتها في مجال الدفاع عن الصادرات السعودية في الأسواق العالمية.

د - احتدام حرب العملات والصراع التجاري بين دول العالم:

شهد عام ٢٠١١م تحذيرات من اندلاع حرب للعملات بين دول العالم، وذلك في ظل تكرار تدخل بعض الدول الكبرى في أسواق الصرف لخفض قيمة عملاتها من أجل دعم

صادراتها ومنحها ميزة تنافسية أكبر أمام منتجات الدول الأخرى، وذلك لزيادة الصادرات، وزيادة أرباح شركات التصدير، وعلاج الخلل في الميزان التجاري مع العالم، وتشجيع رؤوس الأموال للتدفق إلى أسواقها من أجل شراء أصول منخفضة القيمة.

وقد زاد الاحتكاك بين دول العالم بهذا الشأن عام ٢٠١١م، وذلك بعد أن تكرر تدخل اليابان في سوق الصرف لمنع ارتفاع عملتها أمام الدولار، وقيام كل من الهند وتايلاند وكوريا الجنوبية بنفس العمل بعد أن ارتفعت قيمة عملاتها أمام الدولار، وعزز من هذه الاحتكاكات الاتهامات المتبادلة بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية بشأن قيام كل منهما باستخدام تخفيض قيمة العملة كأداة لتحقيق النمو الاقتصادي وعلاج الخلل في الميزان التجاري، وهي الاتهامات التي أدت إلى تمسك كل طرف بموقفه، ولجوء كل طرف إلى حل المشكلة بطريقته، حيث زادت حدة الخلافات بين البلدين بعد قيام الولايات المتحدة الأمريكية بسن قانون يجرم إضعاف الصين لعملتها وهو الأمر الذي اعتبرته الصين لا يتوافق مع قواعد حرية التجارة العالمية.

ولخطورة هذه الممارسات الفردية في أسواق النقد خاصة إذا تحولت إلى سلوك جماعي لمعظم دول العالم على النمو والاستقرار الاقتصادي العالمي، وعلى اقتصادات الدول النامية ومنها المملكة ودول مجلس التعاون الخليجي، كان من المهم دراسة أبعاد الصراع التجاري الدولي، وخاصة البعد الخاص بحرب العملات، وكيف ستؤثر هذه الحرب على الاقتصاد السعودي والاقتصادات الخليجية في حالة احتدامها بين الدول الكبرى في العالم، والآليات اللازمة للتعامل مع تداعياتها.

وتبين خلال عام ٢٠١١م أن العالم أصبح منقسم إلى قسمين بشأن تحقيق الانتعاش الاقتصادي واستخدام أسعار الصرف في تحقيق هذا الانتعاش، القسم الأول وهو الدول الكبرى التي لديها فائض تجاري كبير مثل الصين واليابان وألمانيا وبعض الدول النامية، والقسم الثاني وهو دول العجز التجاري وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية. وكل قسم لديه وجهة نظر لكيفية الخروج من هذه الحالة التي لا يحقق فيها الاقتصاد العالمي معدل نمو مناسب قادر على توفير فرص العمل لامتناسص معدلات البطالة المتفاقمة لديها. حيث تري دول الفائض أن الحل يكمن في منع ارتفاع التضخم في الداخل، والحد من ارتفاع قيمة العملة، ومواصلة رفع القدرة التنافسية وزيادة الصادرات كمدخل لتوفير فرص العمل وتحقيق معدلات النمو، وهذا يعني ضرورة تراجع الأسعار المحلية في الولايات المتحدة، وزيادة الاستهلاك المحلي وخفض عجز الموازنة المتفاقم، وهو ما يعني

انكماش في الاقتصاد الأمريكي. في المقابل ترى الولايات المتحدة الأمريكية أن تحريك أسعار الصرف العالمية خاصة اليوان الصيني مقابل الدولار هو المدخل الأسرع لتحقيق النمو في الاقتصاد الأمريكي، وترى الولايات المتحدة أن لديها القدرة على فرض رأيها على العالم بما لديها من قدرة غير محدودة على طبع الدولارات وضخها في العالم. ومن ثم فإنه بدون وجود حل توافقي بين الطرفين وخاصة بين الولايات المتحدة والصين سيدخل العالم في حرب للعملة، يكون محتواها هو خفض المتبادل لقيمة العملات، وتصيب الاقتصاد العالمي بالأضرار التالية:

- زيادة استخدام دول العالم للقيود الحمائية ضد التجارة الخارجية.
- زيادة تدفق رؤوس الأموال إلى الدول الناشئة التي لديها معدلات فائدة مرتفعة بحثاً عن الأرباح، وهو ما قد يؤثر على الاستقرار المالي في هذه الدول.
- لجوء الشركات الأجنبية إلى الإسراع في تحويل أرباحها للخارج، وعدم استثمارها مرة أخرى في الداخل خوفاً من حدوث مزيد من انخفاض قيمة العملات.
- حدوث موجة كبيرة من التضخم في الاقتصاد العالمي.
- حدوث حالة من عدم الاستقرار في أسواق الذهب، حيث ستواصل أسعاره الارتفاع بسبب زيادة الطلب عليه من الأفراد ومن البنوك المركزية ومن المستثمرين.
- حدوث حالة من عدم الاستقرار في أسواق النفط، حيث سيواكب هبوط أسعار العملات وخاصة الدولار مزيد من الارتفاع في أسعار النفط.
- حدوث مضاربة واسعة على أسعار صرف العملات في جميع دول العالم.

في المقابل سيكون تأثير الاقتصاد السعودي والاقتصادات الخليجية التي تربط عملاتها بالدولار بحرب العملات في حالة انتشارها تأثيراً نو طبيعة خاصة، وذلك بفرض أن المملكة وبعض هذه الدول من الناحية الفعلية لن تفك هذا الارتباط ولن تدخل ساحة هذه الحرب بتخفيض قيمة عملاتها بشكل مباشر أمام الدولار، أي أنها ستقف من هذه الحرب في حالة اندلاعها موقف المدافع، ومن ثم ستكون الآثار على الاقتصاد السعودي والاقتصادات الخليجية متمثلة فيما يلي:

- تراجع القيمة الحقيقية لحصيلة المملكة والدول الخليجية من صادرات النفط .
- ارتفاع فاتورة الواردات للمملكة ولدول مجلس التعاون.
- تراجع القدرة التنافسية للصادرات السعودية غير النفطية أمام منتجات الدول الأخرى المنافسة التي ستخفض قيمة عملاتها.
- زيادة مضاربة الأفراد على العملات الرئيسية خاصة الدولار.

- مسارعة الشركات الأجنبية المستثمرة في المملكة وفي دول مجلس التعاون وكذلك العمالة الوافدة لتحويل أرباحها ومدخراتها إلى بلدانها، وعدم استثمارها في الداخل خوفاً من حدوث مزيد من تراجع قيمة العملات .

هـ - انضمام روسيا لمنظمة التجارة العالمية:

في ١٦ ديسمبر ٢٠١١م وافقت منظمة التجارة العالمية على انضمام روسيا لعضويتها، وذلك بعد حوالي ١٨ عاماً من المفاوضات، وبذلك تصبح روسيا العضو رقم ١٥٤، وتصبح منظمة التجارة العالمية تغطي حوالي ٩٧% من حجم التجارة العالمية. ومن المقرر أن تعطي المنظمة روسيا ٦ أشهر حتى تصدق على اتفاقية العضوية، وستصبح عضواً كامل العضوية بالمنظمة بعد ٣٠ يوماً من تاريخ التصديق.

وقد قدمت روسيا حزمة من الالتزامات حتى تحصل على العضوية، وكانت أهم هذه الالتزامات ما يلي:

- تخفيض سقف الرسوم الجمركية بصفة عامة من ١٠% إلى ٧,٨%.
- تم خفض الرسوم الجمركية على السلع الزراعية من ١٠,٨% إلى ٩,٥%.
- تم الاتفاق على خفض الدعم الحكومي للسلع الزراعية بشكل تدريجي من ٩ مليارات دولار في عام ٢٠١٢م إلى ٤,٤ مليار دولار قبل نهاية عام ٢٠١٨م.
- تم خفض الرسوم على السلع الصناعية لتصل لحوالي ٧,٣%.

ولا شك أن هذا الحدث الهام يفرض على قطاع الأعمال التحرك خلال عام ٢٠١٢م من أجل التعرف على الفرص التي يوفرها انضمام روسيا لعضوية منظمة التجارة العالمية للمستثمرين والمصدرين والمستوردين في البلدين، وكيفية استغلال هذه الفرص، وذلك من أجل زيادة تدفقات التجارة والاستثمارات بين البلدين.

وفي ضوء تفاعل القطاع الخاص مع كل هذه المستجدات والتطورات الاقتصادية العالمية عام ٢٠١١م، فإن هناك مجموعة من التطلعات يأمل تحقيقها خلال عام ٢٠١٢م على المستوى العالمي، ومن أهمها ما يلي:

- ١- أن يتم اتفاق دول العالم على التخلص من السياسات التجارية الحمائية، ووضع مجموعة من الآليات التي يمكن من خلالها معاقبة الدول التي تلجأ لمثل هذه السياسات في تجارتها الخارجية.

- ٢- اتفاق دول مجموعة العشرين على الآليات اللازمة لتحقيق الانضباط المالي في الاقتصاد العالمي، وذلك لمنع تكرار الأزمات المالية.
- ٣- اتفاق دول الاتحاد الأوروبي على برنامج فعال لإنقاذ منطقة اليورو وإنقاذ العملة الأوروبية الموحدة، لأن تفكك كتلة الاتحاد الأوروبي وانهيار هذه العملة سيصيب الاقتصاد العالمي بصدمة عنيفة قد يصعب الخروج منها.
- ٤- اتفاق دول العالم من خلال المنظمات المتخصصة على تجريم استخدام المواد الغذائية في صناعة الوقود، وذلك للحد من تفاقم أزمة الغذاء في العالم.
- ٥- تعزيز دور صندوق النقد والبنك الدوليين في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في العالم، ومنع انزلاق العالم لحرب شاملة للعملة، لأن هذه الحرب في حالة اندلاعها ستلحق الضرر بالجميع.
- ٦- نجاح منظمة التجارة العالمية في التوصل إلى صفقة متوازنة تنهي بها مفاوضات جولة الدوحة للتنمية التي تأخرت كثيراً، وذلك لأن انتهاء هذه المفاوضات سيساعد على إنعاش التجارة العالمية، ومن ثم سرعة إخراج الاقتصاد العالمي من الأزمة الراهنة.

والله ولي التوفيق،،،